خلال اجتماعها لمناقشة الحساب الختامي للوزارة

«الميزانيات»: منح «الداخلية» مهلة شهرين لاتخاذ إجراءات جادة لتسوية الملاحظات

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات أمس

■ رئيس اللجنة: لاحظنا تكرار نقاط الإهمال مع عدم وجود إجراءات تصحيحية محكمة لحلها

■ استمرار تمديد أغلب العقود بدلا من طرحها كمناقصات رغم وجود مآخذ على بعض الشركات

■ تضخم الهيكل التنظيمي للوزارة وهو ما يصعّب عملية المتابعة والرقابة

■ الصالح: كل الملاحظات ستكون محل اهتمامنا وسنتخذ الإجراءات التصحيحية لها

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها أمس الحساب الختامي لوزارة الداخلية عن السنة المالية 2018/2019، وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد في بيان صحفي إن اللجنة لاحظت تكرار جوهر الملاحظات التي سبق للجنة نقاشها والناتجة عن الإهمال الجسيم في الوزارة ولأكثر من سنة مالية رغم الوعود السابقة إضافة إلى عدم وجود إجراءات تصحيحية محكمة لحلها، حيث اتضح للجنة غياب الدور الرقابي والخلل في ترتيب الأولويات.

وأضاف عبدالصمد أن اللجنة ناقشت ما تعانيه الوزارة من اختلالات بالعقود والمشاريع وآلية التعامل مع تنفيذها نتيجة ضعف الأنظمة الرقابية في الوزارة.

ولفت إلى أن تسوية الملاحظات لا تبين جدية فعلية لمعالجة الجوهر لتستمر لأكثر من سنة مالية ومنها ما يتعلق بالجانب الأمني للبلد رغم توصيات اللجنة السابقة في وجوب حلها.

وبين أن اللجنة لاحظت أيضا استمرار تمديد أغلب العقود بدلا من طرحها كمناقصات جديدة بالرغم من وجود العديد من المآخذ على بعض الشركات التي لا زالت تزاول نشاطها مع الوزارة.

وأشار إلى أن ديوان المحاسبة أكد قيام الوزارة بتمديد تلك العقود مع ذات الشركات المتعاقد معها لسنوات عديدة وصل بعضها إلى 15 سنة بدلا من تأهيل شركات أخرى وفتح مجال للمنافسة وتطوير الأداء.

وقال عبدالصمد إن اللجنة لاحظت تضخم الهيكل التنظيمي للوزارة وهو ما يصعب عملية المتابعة والرقابة كما أن برامج الميزانية لا يتبين من خلالها أداء القطاعات وحجمها الحقيقي ويصعب معها قياس الأداء وتشخيص المشاكل والملاحظات وتحديد المسؤوليات.

وأوضح أنه بات من الضروري إعادة هيكلة الوزارة وتوزيع برامج الميزانية وفقا لهيكل تنظيمي جديد يسمح للأجهزة الرقابية ومتخذي القرار في الوزارة قياس الأداء وتحديد مكامن الخلل المسؤول عنه وإحكام الرقابة والمتابعة لأعمال الوزارة.

وأضاف عبدالصمد أن نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية أكد أن كافة الملاحظات ستكون محل اهتمام وأن الوزارة ستتخذ الإجراءات التصحيحية في سبيل عدم تكرارها.

وأشار عبدالصمد إلى أن اللجنة أكدت ضرورة إعادة النظر في كافة الآليات المتبعة في وزارة الداخلية في تنفيذ تعاقداتها والعمل بجدية نحو إيجاد حل جذري لتسوية الملاحظات المستمرة.

وقال إن اللجنة قررت إعطاء مهلة شهرين للوزارة لاتخاذ إجراءات جادة نحو تسوية ما ورد من ملاحظات وأشراك الجهات الرقابية في تقييم تلك الإجراءات بالتعاون مع الوزارة على أن يتم تحديد اجتماع آخر مع الوزارة للوقوف على المستجدات حول ذلك.

عبدالصمد: سندعو وزيرة المالية لمناقشة الإطار العام للميزانية

عدنان عبدالصمد

استغرب رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبدالصمد نشر الميزانية العامة للدولة قبل إقرارها من قبل مجلس الوزراء أو مناقشتها في لجنة الميزانيات كما جرت العادة بالسابق.

وقال عبدالصمد في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة «كان لدينا رغبة بالتنسيق مع الحكومة السابقة بتضمين ميزانية التسلح التي صدرت بقانون مستقل ضمن الميزانية المقبلة وكانت هناك موافقة من قبل وزارتي المالية والدفاع على ذلك والآن فوجئنا بطرح الميزانية من دون تضمينها ميزانية التسليح».

وأكد أنه تم ابلاغ وزير الدفاع وزيرة المالية بهذا الأمر، مضيفا «يبدو أن وزيرة المالية لا تريد أن ترفع سقف المصروفات بالميزانية في عهدها لأكثر من 22.5 مليار دينار ولكن في الواقع إن ما صدر أمس لا يعبر عن الميزانية الحقيقية».

وأعلن عبدالصمد عن أن اللجنة ستدعو وزارة المالية لمناقشة الإطار العام للميزانية، مبينا انه كان الأحرى بوزيرة المالية مريم العقيل قبل نشر بيانات الميزانية أن يكون لها على الأقل حوار مع لجنة الميزانيات. وأضاف «مع الأسف هذا موقف غير مقبول من الوزيرة وكأنما تريد أن يكون امرا واقعا، بينما من خلال تجاربنا السابقة كان هناك حوار بين لجنة الميزانيات ووزير المالية السابق د. نايف الحجرف وكان هناك توافق كبير في العديد من الأمور الخاصة بالميزانية».

وشدد على إصرار اللجنة على إدراج ميزانية التسلح ضمن الميزانية العامة لأن اللجنة سبق ان طلبت وفقا للقانون، مشيرا إلى ان «الحسابات الختامية لميزانية التسلح وحتى اليوم لم تردنا بالصورة المالية المطلوبة».

وقال «كانت تردنا كبيانات وسبق أن عرضت هذا الموضوع على المجلس وطلبت ارسال حسابات ختامية عن ميزانية التسلح حسب نصوص القانون والضوابط واللوائح المالية خصوصا التي يراقبها ديوان المحاسبة».

وشدد عبدالصمد على أن إدخال ميزانية التسلح ضمن الميزانية العامة يحكم الرقابة عليها، واشار إلى أن قانون ميزانية التسلح خاص بوزارة الدفاع وليس قطاع الدفاع، مضيفا بالقول» اكتشفنا قبل فترة أن ما يقارب 700 مليون دينار خصصت للحرس الوطني لشراء طائرات وغيرها تحت مبرر أن مجلس الدفاع الأعلى وافق على ذلك، وهو ليس من حقه الموافقة».

الدلال لإنشاء مكتبات عامة متطورة في كل محافظة

محمد الدلال

أعلن النائب محمد الدلال عن تقديمه اقتراحاً برغبة بإنشاء مكتبات عامة متطورة في كل محافظة تحوي أقساماً تختص بالمخطوطات والوثائق التاريخية وبرامج تثقيفية للأطفال وقاعات للمحاضرات والأنشطة الثقافية وغيرها.

وقال الدلال في مقدمة الاقتراح:

تعد المكتبات العامة أحد أعمدة العلم والحضارة في دول العالم، وهي دليل على مستوى التقدم الحضاري والثقافي للدولة، فبها يحفظ تراث الأمة وتاريخها وفيها تنشر المعرفة في جميع المجالات والعلوم المختلفة، وتكمن أهمية المكتبات العامة بأنها توفر جميع أنواع الكتب العلمية والمعلومات للناس، وبإمكان أي شخص الدخول إليها، وقراءة أي كتاب موجود فيها من دون أي قيد أو شرط بالإضافة إلى إمكانية اطلاع أي مواطن أو باحث على المعلومات والمراجع والبيانات المحفوظة الكترونياً ما يشجع الأفراد في المجتمع على المطالعة والتعليم الذاتي وتوفير المصادر والمراجع للأبحاث العلمية فيساهم ذلك في خلق المواطنة الصالحة ونهضة المجتمع وزيادة ثقافة المجتمع العام، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

قيام المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالتعاون مع الجهات المختصة بالدولة والمجتمع المدني:

1 - إنشاء مكتبات عامة متطورة على شاكلة المراكز الثقافية في كل محافظة بالتعاون مع المتخصصين في علوم المعلومات والمكتبات من جامعة الكويت وغيرها والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

2 - تشمل المكتبة - بالإضافة للأقسام الاعتيادية - أقساماً تختص بالمخطوطات والوثائق التاريخية، ومساحة قراءة وبرامج تثقيفية للأطفال، وكذلك قاعات للمحاضرات والأنشطة الثقافية بشكل عام.

3 - تحتوي المكتبة على الوسائل اللازمة للتسويق لفكرة المكتبات العامة ودورها وأهميتها في تنمية ورفع وعي المجتمع.

4 - يتم عمل تحديث دوري للمراجع في المكتبة كل 3 أشهر.

5 - يكون لتلك المكتبات صلاحية قبول صور الدعم من الهبات والتبرعات المخصصة للمشاريع والبرامج الثقافية.

6 - ترفع تلك المكتبات تقريرًا سنويًا عن عدد زوارها والشريحة التي استفادت من خدماتها، بالإضافة لبرامجها وأنشطتها السنوية واليات تطوير أنشطتهما للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

طالب الحكومة بالعمل على تنمية الإيرادات وخفض المصروفات

العدساني: العجز في الميزانية الجديدة «تقديري» وليس «حقيقياً»

رياض العدساني

أكد النائب رياض العدساني أن العجز الذي أعلنت عنه الحكومة في الميزانية الجديدة عجز تقديري وليس حقيقيا.

وقال العدساني في تصريح بمجلس الأمة إن الكويت تتمتع بفوائض مالية واقتصاد صلب وقوي ولا تعاني عجزا ماليا حال أضيفت عائدات الاستثمار إلى الميزانية العامة بل سيكون هناك فائض مالي.

وطالب الحكومة حال وجود عجز في الميزانية بالعمل على تنمية الايرادات وخفض المصروفات، وتغذية الاحتياطي العام من الأرباح المحتجزة بقيمة 8 مليارات دينار ووقف استقطاع نسبة ١٠ بالمئة من الإيرادات العامة لحساب صندوق الاجيال القادمة.

كما طالب العدساني من جهة أخرى باحتساب ميزانية التسليح بالكامل ضمن الميزانية العامة للدولة، مبينا أن الميزانية العامة للدولة هي خطة الحكومة المالية بينما يعكس الحساب الختامي المصروفات والإيرادات الفعلية.

وشدد على أهمية عدم التفكير في المساس بجيب المواطنين مؤكدا أن ذلك سيعرض الحكومة للاستجواب.

من ناحية أخرى طالب العدساني وزارة الداخلية بضرورة معالجة كل المخالفات والتجاوزات التي اثارها في الاستجواب الذي قدمه لوزير الداخلية ومنها ما يتعلق بالمصروفات الخاصة والتعيينات والترقيات والتنقلات للعسكريين وموضوع عدم تدخل الوساطات.

وأكد أن "الاستجواب قائم ما لم يتم تلافي هذه المخالفات الصارخة والعبث الذي حصل في الفترات السابقة".

وقال " نثق برجال الداخلية ولكن اتحدث عن فئة قليلة ممن يحوم حولهم شبهة الفساد ومن تسببوا في التجاوزات في المشاريع والأمور الادارية والقانونية والمالية".

ولفت العدساني إلى استمراره في كشف القضايا العامة التي تمس المال العام.

الحكومة تحيل برنامج عملها إلى مجلس الأمة

أحالت الحكومة أمس برنامج عملها إلى مجلس الأمة.

وتضمن برنامج عمل الحكومة 18 صفحة وثلاثة بنود من ضمنها التشريعات الملحة في الفترة المقبلة ومنها قانون الإفلاس وقانون المرور الجديد والحوكمة وتعديل قانون الفتوى والتشريع.

الحكومة أحالت برنامج عملها إلى المجلس